تكون مهام البعثة أو مراحل عملها فيما بعد مرهونة بموافقة المجلس؛

٣ - يقرر أيضا إنشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور لفترة أولية تدوم اثني عشر شهرا؛

٤ - يطلب الى الأمين العام اتخاذ التدابير اللازمة للشروع في المرحلة الأولى للبعثة حسبما جاء في الفقرتين ٢ و ٣؛

٥ - يطلب الى كلا الطرفين أن يسلكا، حسب اتفاقهما، عملية متواصلة من المفاوضات بغية الوصول في أقرب موعد ممكن الى الأهداف المبينة في اتفاقات المكسيك المعقودة في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩١[134] والى سائر الأهداف الأخرى الواردة في اتفاق جنيف المعقود في ٤ نيسان/أبريل ١٩٩١[131] وأن يتعاونا، لهذا الغرض، تعاونا كاملا مع الأمين العام وممثله الشخصي في جهودهما؛

٦ - يطلب أيضا الى الأمين العام أن يوالي إبلاغ المجلس بكل ما يستجد بشأن تنفيذ هذا القرار.

اتخذ بالإجماع في الجلسة ٢٩٨٨

## مقررات

في رسالة مؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩١[137] وموجهة الى رئيس مجلس الأمن لاطلاع أعضاء المجلس، أشار الأمين العام الى القرار ٦٩٣ (١٩٩١) المؤرخ ٢٠ أيار/مايو ١٩٩١ الذي قرر فيه المجلس أن ينشئ، تحت سلطته، وبناء على تقرير الأمين العام المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل و ٢٠ أيار/مايو ١٩٩١[136]، بعثة مراقبين للأمم المتحدة في السلفادور لرصد جميع الاتفاقات المبرمة بين الطرفين في تلك الدولة العضو. واقترح الأمين العام بعد أن أجريت مشاورات مع الطرفين أن يتكون العنصر العسكري للبعثة من وحدات من الدول الأعضاء التالية، التي أبدت جميعا استعدادها مبدئيا لتوفير الأفراد اللازمين، وهي: اسبانيا وإكوادور والبرازيل وفنزويلا وكندا.

وفي رسالة مؤرخة ١ تموز/يوليه ١٩٩١[138] أبلغ رئيس المجلس الأمين العام ما يلي:

"أتشرف بإبلاغكم أنه جرى اطلاع أعضاء مجلس الأمن على رسالتكم المؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩١[137] والمتعلقة بتكوين العناصر العسكرية في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، وقد وافقوا على الاقتراح الوارد فيها."

وفي الجلسة ٣٠١٠، المعقودة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، ناقش المجلس البند المعنون "أمريكا الوسطى: الجهود من أجل السلم".

## القرار ٧١٤ (١٩٩١) المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١

إن مجلس الأمن،

إذ يشير الى قراره ٦٣٧ (١٩٨٩) المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٩، الذي قدم فيه كامل تأييده للأمين العام فيما يتعلق بمهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها في أمريكا الوسطى،



93-41585

وإذ يشير أيضا الى قراره ٦٩٣ (١٩٩١) المؤرخ ٢٠ أيار/مايو ١٩٩١، الذي أنشأ المجلس بموجبه بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور،

وإذ يرحب باتفاق نيويورك الموقع في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ من جانب حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني[١٣٩]، الذي يوفر ضمانات وشروطا يتوخى التوصل على أساسها الى تسوية سلمية للنزاع المسلح، بما في ذلك، في جملة أمور، الأحكام المتعلقة باللجنة الوطنية لتوطيد السلم، بما يتيح إعادة إدماج أعضاء جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، في إطار من الشرعية الكاملة، في حياة البلد المدنية والمؤسسية والسياسية،

وإذ يرحب أيضا بالتقرير الشفوي الذي قدمه الأمين العام أثناء المشاورات التي جرت في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١،

١ - يثني على الطرفين لما أبدياه من مرونة وجدية خلال سير المحادثات التي جرت مؤخرا في نيويورك؛

٢ - يهنئ الأمين العام وممثله الشخصي لأمريكا الوسطى على ما يبذلانه من جهود بارعة لا تكل، وهي جهود ذات أهمية حاسمة بالنسبة لعملية السلم،

٣ - يعرب عن تقديره للمساهمات المقدمة من حكومات مجموعة أصدقاء الأمين العام، أسبانيا وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك، التي تعزز عملية السلم في السلفادور؛

٤ - يحث كلا الطرفين في جولة التفاوض التالية، التي ستبدأ في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، على السير قدما بخطى مكثفة ومستمرة للتوصل في اقرب موعد ممكن الى وقف لإطلاق النار والى تسوية سلمية للنزاع المسلح وفقا للإطار الوارد في اتفاق نيويورك[١٣٩]؛

٥ - يؤكد من جديد مساندته الكاملة للإنجاز العاجل لعملية السلم في السلفادور ويعرب عن استعداده لمساندة تنفيذ التسوية؛

٦ - يحث كلا الطرفين على ممارسة ضبط النفس بأقصى قدر ممكن وبصفة مستمرة، لاسيما فيما يتعلق بالسكان المدنيين، من أجل تهيئة المناخ الأمثل لنجاح المرحلة الأخيرة من المفاوضات؛

٧ - يطلب الى كلا الطرفين مواصلة التعاون على الوجه الكامل مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور.

اتخذ بالإجماع في الجلسة ٣٠١٠

مقرر

في الجلسة ٣٠١٦، المعقودة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، ناقش المجلس البند المعنون: "أمريكا الوسطى: الجهود من أجل السلم - تقرير الأمين العام (S/23171)"[٧٧].

القرار ٧١٩ (١٩٩١) المؤرخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١

إن مجلس الأمن،